

## لجنة السياسات الإنمائية

### تقرير عن الدورة السادسة عشرة

(٢٤-٢٨ آذار/مارس، ٢٠١٤)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير النتائج الرئيسية والتوصيات الصادرة عن لجنة السياسات الإنمائية في دورتها السادسة عشرة. وفي هذه الدورة، تناولت اللجنة المواضيع التالية: الحوكمة العالمية والقواعد العالمية للتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، باعتبارها مساهمة اللجنة في المناقشات المتعلقة بالاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤؛ واستعراض معايير تحديد أقل البلدان نمواً وتحسينها، ورصد البلدان التي هي بصدد رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً والتي رُفِعَ اسمها بالفعل من هذه الفئة؛ ودور تصنيف البلدان إلى مجموعات لأغراض التنمية.

وقد نظرت اللجنة في سبل إصلاح وتعزيز التعاون الحكومي الدولي من خلال مختلف مؤسساته وترتيباته وقواعده بغرض تحسين إدارة الترابط المتزايد بين البلدان، وتقليل أوجه التفاوت الكبيرة بين البلدان وداخلها التي تنشأ جزئياً عن عدم اكتمال الحوكمة العالمية و/أو عدم ملاءمتها، والإسهام في الوفاء بالمعايير الاجتماعية والبيئية المعترف بها دولياً، والاحتفاظ في الوقت نفسه بحيز السياسات العامة اللازم لكي تتخذ الحكومات إجراءات على الصعيد القطري. واقترحت اللجنة أربعة مبادئ رئيسية لتوجيه جهود إصلاح القواعد العالمية والحوكمة العالمية هي: المسؤوليات المشتركة والمتباينة رغم ذلك وفقاً لقدرات كل بلد؛ ومبدأ التبعية؛ والشمول والشفافية والمساءلة؛ والاتساق. وقد أوصت أيضاً بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور أكبر في دفع الإصلاحات المقترحة في هذا التقرير.

وفي سياق التحضير لاستعراض عام ٢٠١٥ الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، أعادت اللجنة النظر في المعايير المطبقة في تحديد أقل البلدان نمواً وإجراءات الإدراج في هذه الفئة. وأكدت اللجنة من جديد تعريف أقل البلدان نمواً بوصفها البلدان القليلة الدخل التي تعاني من أشد العوائق الهيكلية وطأة في مجال التنمية المستدامة. وأكدت اللجنة صلاحية المعايير الحالية وقامت بتحسينها، وذلك خصوصاً من أجل تعزيز قياس العوائق الهيكلية المتصلة بالصحة. وسُحِدَّ الحدود الدنيا الواجب استيفائها للدخول في هذه الفئة والخروج منها عند مستويات مطلقة بدلاً من المستويات النسبية، مع التركيز على مفهوم التقدم الإنمائي بوصفه التغلب على العوائق الهيكلية المطلقة.

وقامت اللجنة في سياق رصدها للبلدان التي هي بصدد الخروج من فئة أقل البلدان نمواً والتي خرجت منها بالفعل، باستعراض التقدم الإنمائي لجزر الملديف التي خرجت من هذه الفئة عام ٢٠١١. وأكدت أهمية السحب التدريجي لتدابير الدعم المقررة خصيصاً لأقل البلدان نمواً، وأهمية مشاركة البلدان الخارجة من هذه الفئة مشاركة فعلية في رصد تنفيذ

استراتيجية انتقالها من تلك الفئة. واعترفت اللجنة بالتقدم الإنمائي المستمر في ساموا التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً عام ٢٠١٤، ورحبت بالجهود التي يبذلها البلد من أجل إعداد استراتيجية انتقاله. وأشارت أيضاً إلى استمرار التقدم الإنمائي المحرز في غينيا الاستوائية وفانواتو، وكلاهما مقرر أن يخرج من هذه الفئة عام ٢٠١٧. وأوصت البلدين بالشروع في الأعمال التحضيرية اللازمة لاستراتيجية انتقالهما للسلس، وأكدت ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام إلى التنمية البشرية في غينيا الاستوائية.

ولاحظت اللجنة، في معرض تحليلها للتصنيفات القطرية، التزايد في مجموعات البلدان في ظل عالم نامٍ ما يفتأ يزداد تبايناً. ويقوم الكثير من تصنيفات المجموعات المذكورة على أسس تحليلية ضعيفة، مما يُضعف فعالية التدخلات الموضوعية للتصدي للتحديات الإنمائية الخاصة. وأكدت اللجنة أن فئة أقل البلدان نمواً، من بين المجموعات القائمة حالياً، لها أسس تحليلية قوية بصفة خاصة، ولها أيضاً مشروعية واسعة. ودعت شركاء التنمية إلى النظر في تخصيص المعونة وغيرها من تدابير الدعم على أساس معايير اجتماعية واقتصادية سليمة وموضوعية، ويُستحسن أن يكون ذلك بدون إنشاء مجموعات جديدة من البلدان. واقترحت اللجنة إمكانية تحقيق ذلك عن طريق النظر في المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نمواً في إطار المؤشرات التي يستخدمها الشركاء الإنمائيون في تخصيص المساعدات. وقُدِّمت توصيات عملية دعماً للمناقشات المقبلة المتعلقة بإنشاء فئات جديدة.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٧	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يبت فيها أو التي عرضت عليه. . . . .
٧	ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس أن يبت فيها . . . . .
٩	باء - المسائل التي عرضت على المجلس . . . . .
١١	الثاني - الحوكمة العالمية، والقواعد العالمية للتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ . . . . .
١١	ألف - مقدمة . . . . .
١٢	باء - الحوكمة العالمية والقواعد العالمية: لماذا ينبغي إجراء إصلاحات؟. . . . .
١٥	جيم - مبادئ الإصلاح وأمنلة مختارة على تطبيقها . . . . .
١٨	دال - الحوكمة العالمية من أجل التنمية: دور الأمم المتحدة . . . . .
٢٠	الثالث - المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً وعمليّة رفع أسماء تلك البلدان من القائمة . . . . .
٢٠	ألف - مقدمة . . . . .
٢٠	باء - صقل المؤشرات الحالية . . . . .
٢٤	جيم - تطبيق المعايير . . . . .
٢٧	الرابع - رصد البلدان التي رُفِعَ اسمها من القائمة وتلك التي يُرْفَعُ اسمها منها . . . . .
٢٧	ألف - مقدمة . . . . .
٢٧	باء - رصد التقدم الإنمائي الذي تحوزه البلدان التي يرفع اسمها من القائمة . . . . .
٢٩	جيم - رصد التقدم الذي تحوزه في مجال التنمية البلدان التي رُفِعَ اسمها من القائمة . . . . .
٣٠	الخامس - دور المجموعات القطرية المتصلة بالتنمية . . . . .
٣٠	ألف - مقدمة . . . . .
٣٠	باء - التباين المتزايد وعدد المجموعات القطرية . . . . .

---

٣٢	..... التصنيفات وتدابير الدعم الدولي	جيم -
٣٤	..... تحسين فئة أقل البلدان نموا كوسيلة لدعم استراتيجيات التنمية الوطنية	دال -
٣٥	..... الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية	السادس -
٣٦	..... تنظيم الدورة	السابع -
		المرفقان
٣٧	..... قائمة المشاركين	الأول -
٣٩	..... جدول الأعمال	الثاني -

## الفصل الأول

### المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يبت فيها أو التي عرضت عليه

#### ألف - المسائل التي تتطلب من المجلس أن يبت فيها

توصيات بشأن الحوكمة العالمية والقواعد العالمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥

١ - تحتاج جهود التعاون العالمي، التي تُمارَس من خلال مختلف مؤسساته وترتيباته وقواعده، إلى الإصلاح والتعزيز بغرض تحسين إدارة الترابط المتزايد فيما بين البلدان، وتقليل أوجه التفاوت الكبيرة بين البلدان وداخلها، وتحقيق التنمية المستدامة. ويتعين على القواعد العالمية أن توفر مساحة كافية على صعيد السياسات العامة تتيح للحكومات الوطنية أن تعزز تنمية المجتمعات المحلية وتقلل من أوجه عدم المساواة. وفي هذا الصدد، تطلب لجنة السياسات الإنمائية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع بدور قيادي في إصلاح الحوكمة العالمية والقواعد العالمية، بما يجعل بالتالي من الإصلاحات الأخيرة التي أجراها المجلس إصلاحات فعالة بحق. وتوصي اللجنة المجلس كذلك بأن ينشئ آلية قوية للمراقبة والمساءلة تشمل جميع الشركاء في التنمية، بما في ذلك البلدان المتقدمة والبلدان النامية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المتعددة الأطراف. وينبغي أن تكون هذه الإصلاحات في الحوكمة والقواعد العالمية في صميم الشراكة.

٢ - وتشكل الحركة المتزايدة لرؤوس الأموال، وتفشي الثغرات الموجودة في النظم الضريبية، وانتشار دول الملاذ الضريبي، عوامل دافعة رئيسية لظاهرة التحايل الضريبي والتهرب الضريبي على الصعيد العالمي. وينجم عن ذلك خسائر كبيرة في الإيرادات الحكومية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي ما زالت تواجه فجوات مالية متزايدة العمق. وهذا يقوض قدرة الحكومات الوطنية على مواجهة التحديات العالمية وإمداد سكانها بالسلع والخدمات العامة الحيوية. ويترتب على التحايل الضريبي والتهرب الضريبي تبعات هامة فيما يتعلق بتحقيق المساواة والعدل، بتحميل العبء الضريبي على الدخل المتأتي من العمل وعلى الاستهلاك. وقد حققت جهود التعاون الدولي الحالية نتائج محدودة، ويلزم تعزيزها على وجه السرعة من أجل تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة المجلس بما يلي: (أ) أن يواصل حث الدول الأعضاء على تعجيل وتوسيع نطاق الحوار الدائر بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية؛

(ب) أن يدعو إلى إنشاء آليات للتنفيذ والرصد، تشمل غايات وأهدافاً واضحة يمكن قياسها لأغراض تتبع التقدم المحرز في مجال التعاون الدولي بشأن النظام الضريبي؛ (ج) أن يعزز الدور الذي تؤديه لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وقدرتها التشغيلية، وأن ينظر في تحويل تلك اللجنة إلى هيئة حكومية دولية فرعية تابعة للمجلس؛ (د) أن يشجع على وضع اتفاقية دولية لمكافحة التحويل الضريبي والتهرب الضريبي.

٣ - وقد أدت الأمم المتحدة دوراً قيادياً فكرياً هاماً في التصدي للتحديات الإنمائية على مر السنين. ويستطيع المجلس، باعتباره هيئة رئيسية مختصة بالمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية، أن يؤدي دوراً أكبر في تعزيز الحوار وتقديم التوجيه لأغراض دفع برنامج الإصلاح الموصى به في هذا التقرير، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية مثل البيئة، والتعاون الضريبي الدولي، ونقل التكنولوجيا ونشرها، والهجرة، وتنظيم تدفقات رأس المال عبر الحدود، والنظم التجارية والنقدية الدولية، وعدم المساواة. وتوصي اللجنة بأن تُدرج هذه المسائل في برنامج العمل السنوي للمجلس في إطار المواضيع الشاملة لتشجيع التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الجزء الجديد من دورة المجلس المتعلق بالتكامل.

٤ - وأحد أوجه الضعف الرئيسية في التصدي للأزمة المالية عام ٢٠٠٨ كان عدم اتخاذ خطوات لإنشاء آلية مؤسسية دائمة لتسوية الديون لأغراض الديون السيادية، تكون مماثلة للآليات التي تساعد في إدارة حالات الإفلاس في الاقتصادات الوطنية. وتطرح عمليات إعادة التفاوض الطوعية بشأن الديون مشاكل خطيرة من حيث تجميع عقود الائتمان ومطالبات الأطراف غير المشاركة في المفاوضات ("المتنعون") باستيفاء مستحقها عن طريق المحاكم. ويؤدي تخفيف عبء الديون الخارجية دوراً في تحرير الموارد لفائدة التنمية المستدامة. وحسبما هو معترف به في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، يلزم إيجاد آلية دولية لتسوية الديون تعنى بإعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت، للتقليل إلى أدنى حد من الخطر المعنوي والتشجيع على تحمل العبء بالعدل. وفي هذا الصدد، توصي اللجنة المجلس بأن يُدرج هذه المسألة في صميم حوار السنوي مع المؤسسات المالية الدولية.

#### التوصية بتحسين معايير تحديد أقل البلدان نمواً

٥ - أكدت اللجنة من جديد تعريفها لأقل البلدان نمواً بوصفها بأنها البلدان القليلة الدخل التي تعاني من أشد العوائق الهيكلية وطأة في مجال التنمية المستدامة. وبعد إجراء استعراض



شامل للمؤشرات والنهج المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً، أكدت اللجنة صلاحية المعايير الحالية وقامت بتحسينها. وأهم جوانب هذا التحسين هو تعديل أسلوب تحديد الحدود الدنيا للإدراج في فئة أقل البلدان نمواً والخروج من تلك الفئة، وذلك بواسطة تحديد قيم مطلقة بدلاً من القيم النسبية المقررة للمعايير غير المتصلة بالدخل. وتدعو اللجنة المجلس إلى أن يخطط علماً بالمقترحات الواردة في الفصل الثالث من هذا التقرير من أجل تنفيذها في استعراض عام ٢٠١٥ الذي يُجرى لفئة أقل البلدان نمواً كل ثلاث سنوات.

## باء - المسائل التي عرضت على المجلس

### تصنيف مجموعات البلدان لأغراض التعاون الإنمائي الدولي

٦ - تشهد مجموعات البلدان وتصنيفاتها لأغراض التعاون الإنمائي تكاثراً متزايداً. وكثيراً ما تنتمي البلدان إلى مجموعات متعددة متداخلة، مما يخل باتساق التعاون الدولي وفعاليتها. وتوصي اللجنة بتوخي قدر أكبر من الحذر في استخدام هذه التصنيفات لمجموعات البلدان لأغراض أنشطة التعاون الإنمائي. وإضافة إلى ذلك، تقترح اللجنة أن تخصص الجهات المانحة دعماً محددًا لمعالجة مسائل معينة، من قبيل الضعف في مواجهة الأزمات، بدون إنشاء مجموعات جديدة من البلدان.

٧ - وتبرز فئة أقل البلدان نمواً كفئة شاملة أنشأتها الجمعية العامة واعترفت بها رسمياً. وهي تستند إلى معايير واضحة قائمة على تحليلات سليمة، ولها إجراءات موضوعية بعناية للإدراج في هذه الفئة والخروج منها. وتوصي اللجنة بأن تُدرج الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعايير الخاصة بأقل البلدان نمواً على نحو أكثر اتساقاً في عملياتها المتعلقة بتخصيص المعونة.

### رصد التقدم الإنمائي الذي تحرزهُ البلدان التي يرفع اسمها من القائمة

٨ - استعرضت اللجنة تقرير التنمية في ساموا، التي رُفِعَ اسمها من فئة أقل البلدان نمواً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتخطط اللجنة علماً بالتقدم المستمر الذي أحرزه البلد على الرغم من الصدمات البيئية الأخيرة، وترحب بالجهود التي تبذلها حكومة ساموا لإعداد استراتيجية انتقالية، بغرض التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية المحتملة بسبب رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً.

٩ - واستعرضت اللجنة أيضاً التقدم الإنمائي المحرز في غينيا الاستوائية، وفانواتو، المقرر رفع اسميهما من قائمة أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ٢٠١٧ وكانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٧، على التوالي. وتلاحظ اللجنة بقلق نواحي النقص الكبير في التنمية البشرية في غينيا الاستوائية - والتي هي أعلى بكثير مما في البلدان التي لها ظروف مماثلة من حيث نصيب الفرد من الدخل ومن حيث التاريخ، وتشكل تحديات خطيرة تواجه استدامة التقدم الذي أحرزه البلد. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١، تشجع اللجنة كلا من البلدين على إعداد استراتيجيات الانتقال من فئة أقل البلدان نموا، بمساعدة من شركائهما الإنمائيين والتجارين.

### رصد التقدم الإنمائي الذي تحرز به البلدان التي رُفِعَ اسمها من القائمة

١٠ - استعرضت اللجنة التقدم الإنمائي في ملديف. وتبين لها أن البلد أحرز تقدما اقتصاديا واجتماعيا عقب رفع اسمه من قائمة أقل البلدان نموا، على الرغم من إعادة توجيه تدفقات المعونة بعيدا عن قطاعي الصحة والتعليم، والإلغاء المفاجئ للوصول التفضيلي إلى الأسواق، الخاص بأقل البلدان نموا، بدلا من إلغائه تدريجيا. وتشدد اللجنة على أهمية الإلغاء التدريجي لتدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نموا، وذلك للبلدان التي رُفِعَت اسمها من القائمة وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢١. وتكرر اللجنة تأكيد أهمية مشاركة البلدان في عملية الرصد من أجل ضمان دقة هذه العملية وطابعها التمثيلي وفعاليتها.

## الفصل الثاني

### الحوكمة العالمية، والقواعد العالمية للتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥

#### ألف - مقدمة

١١ - يحتل التعاون الحكومي الدولي موقعا محوريا في الشراكة العالمية من أجل التنمية، وهو يؤدي دورا حيويا في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، وليس ذلك فقط من حيث الموارد والمساعدة التقنية التي يمكن أن يوفرها فحسب، بل أيضا في اتخاذ القرارات ووضع المعايير. ويبدو أن المقترحات الحالية لتعزيز الحوكمة العالمية، والقواعد العالمية من أجل دعم التنمية ليست شاملة بما فيه الكفاية، ولم تلق ما يكفي من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي وهو يناقش جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - ويبدو أن "النظرة المؤسسية"، على النحو الوارد في مختلف التقارير التي قدمها فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، وتلك التي قدمها الأمين العام، تحد من المهام التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التنمية في تحديد الأهداف والرصد وتوفير وسائل التنفيذ (بمشاركة من جهات فاعلة أخرى عديدة إلى جانب الحكومات)، ولكن دون النظر في مدى وجود ما يكفي من القواعد والمؤسسات التي تشكل البيئة التي تعمل فيها الاقتصادات.

١٣ - وتشمل المداورات التي جرت في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والتابع للجمعية العامة النظر في مسألة الحوكمة، ولكن المناقشات أصبحت تندرج في إطار "سيادة القانون" التي تنطبق إلى حد كبير على السياقات الوطنية، ولا سيما الدول "الفاشلة" وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وعند تطبيق هذا المفهوم على المستوى العالمي، يبدو أنه ينطبق على وسائل التنفيذ والمساءلة والرصد، مع وجود عدد قليل من الاقتراحات المعزولة عن مجالات نقل التكنولوجيا والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٤ - وأخيرا، فإن الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يبدو أنه يقصر الشراكة العالمية على مجموعة من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، ممن يسهمون في تنفيذ كل من الأهداف المحددة، بدلا من نظرة منهجية للقواعد التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية.

١٥ - ويهدف هذا التقرير إلى تقديم إسهام لسد هذه الثغرة. وسوف ينظر، على نحو أكثر تحديداً، في الكيفية التي يمكن بها إصلاح وتدعيم التعاون الدولي، من خلال مختلف مؤسساته وتربيته وقواعده، من أجل تحقيق وإدامة المكاسب الإنمائية في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥.

## باء - الحوكمة العالمية والقواعد العالمية: لماذا ينبغي إجراء إصلاحات؟

١٦ - يشير مصطلح "الحوكمة" إلى تنظيم العلاقات المترابطة في غياب سلطة سياسية شاملة، كما هو الحال في النظام الدولي. وهو يشمل مجمل المؤسسات والسياسات والقواعد والإجراءات والمبادرات التي تستخدمها الدول ومواطنيها لمحاولة تحقيق مزيد من إمكانية التنبؤ والاستقرار والنظام، في تدابير تصديها للتحديات العابرة للحدود الوطنية. ولا يمكن تحقيق الحوكمة العالمية الفعالة بدون تعاون دولي فعال. وتعكس الحوكمة العالمية الإجراءات والقرارات التي تتخذها مختلف الوكالات المشاركة في إطار التعاون الدولي، التي للحكومات دور مركزي فيها. وبالإضافة إلى أن التعاون الدولي مظهر من مظاهر التضامن الدولي، فإنه يعتبر وسيلة لتعزيز المصالح المشتركة والقيم المشتركة، وإدارة تزايد الترابط.

١٧ - ويعد التعاون الدولي من أجل التنمية أحد التزامات الدول. وكانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أقرت بالفعل في عام ١٩٤٥ بالأهمية المحورية لتحقيق "التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين"، حسبما ورد في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة.

١٨ - ولكن التعاون الدولي، وما نجم عنه من آليات الحوكمة، لا يعمل بشكل جيد. أولاً، فإن نظام الحوكمة العالمية الحالي ليس مهيباً على النحو المناسب. مما يلزم لإدارة التكامل والترابط المتزايد بين البلدان. فالعولمة تميل إلى إبراز أوجه الترابط فيما بين البلدان، وتوسيع نطاق المنافع العامة العالمية، ومنافع أخرى لها آثار جانبية قوية. وآليات السوق غير قادرة على توفير المنافع العامة العالمية. وبالتالي فإن العمل الجماعي ضرورة لازمة. وهناك حالياً عدم كفاية في توافر المنافع العامة العالمية، مما تترتب عليه تبعات سلبية بالنسبة للجميع. ومن الأمثلة على ذلك عدم وجود ما يكفي من النظم المالية، وما ينجم عن ذلك من تقلب في أسواق رأس المال، مما له آثاره السلبية على الإنتاج والدخل والعمالة. وتشمل الأمثلة الأخرى عدم اكتمال منظومة التعاون الدولي في المسائل الضريبية، والافتقار إلى التكنولوجيات والابتكارات لتلبية احتياجات الفقراء، وعدم وجود آلية دولية لتسوية الديون، وما إلى ذلك، وفي الوقت نفسه، فإن "الأضرار" العامة على الصعيد العالمي غير مقيدة بشكل سليم

أو منظمة بما فيه الكفاية، بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والملاذات الضريبية، وحسائر التنوع البيولوجي، والاتجار بالبشر.

١٩ - ثانياً، تتسم هياكل وقواعد الحوكمة العالمية بجوانب تفاوت شديدة. وتوجد جوانب تفاوت ملحوظة في الوصول إلى مختلف عمليات اتخاذ القرارات، حيث إن البلدان النامية محدودة التأثير في صياغة القواعد والأنظمة التي يجب عليها أن تلتزم بها و/أو أن تتحمل آثارها. وعلى سبيل المثال، فإن تمثيل أنصبة البلدان النامية في حصص صندوق النقد الدولي ورأس مال البنك الدولي لا يعكس أنصبتها في الاقتصاد العالمي اليوم. وحتى الإصلاح الطموح إلى حد ما الذي وافق عليه مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٠ لم ينفذ بعد. وعلى أي حال، فالقرارات المتعلقة بالتعاون النقدي العالمي يبدو أنها تجاوزت صندوق النقد الدولي، وحدثت في نطاق "مجموعات" الدول الكبرى (مجموعة الدول الخمس ومجموعة الدول السبع وما إلى ذلك). وتضم مجموعة العشرين بعض البلدان النامية الرئيسية، غير أن الأغلبية الساحقة من البلدان النامية ما زالت مستبعدة. وهي تمثل استمراراً لنمط يمكن أن يسمى "تعددية الأطراف النخبوية"، مما يثير شواغل جديدة إزاء التمثيل والشمولية والمساءلة.

٢٠ - ويعكس هيكل الحوكمة العالمية الحالي أيضاً أوجه التفاوت الناجمة عن الطبيعة غير المتوازنة التي تتسم بها العولمة. فهناك مجالات للاهتمام المشترك لا تُعالجها آليات الحوكمة العالمية أو تُعالجها على نحو ضئيل، في حين أن ثمة مجالات أخرى "تلقى تحديداً أو تنظيماً مفرطاً" بعدد لا يحصى من الترتيبات التي تتضمن قواعد وأحكاماً مختلفة؛ وهذه المجالات الأخيرة تسهم في التشتت وزيادة التكاليف وانخفاض الكفاءة. وتعد التجارة الدولية من الأمثلة على ذلك، إذ تشهد تكاثراً لاتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، التي تختلف شروطها من حيث قواعد المنشأ والمواصفات. وفي حين كانت هناك زيادة في تنقل رأس المال والسلع والخدمات، فهناك قيود على تنقل الأيدي العاملة، كما أن إمكانية الحصول على المعرفة والابتكار تتوقف على التكاليف المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وفي المقابل، ارتبط تنقل رؤوس الأموال بانخفاض الضرائب على رأس المال، في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان الناشئة، بينما تتحمل الأيدي العاملة، وهي أقل عوامل الإنتاج قدرة على التنقل، نصيباً متزايداً من العبء الضريبي، كما يتحمل المستهلكون عبئاً مماثلاً.

٢١ - وترتب على جوانب التباين في عملية اتخاذ القرارات وفي التغطية آثار هامة بالنسبة للتفاوت في النتائج. وهناك بعد دولي لأوجه عدم المساواة المحلية أو الوطنية. وفي حين أن أوجه عدم المساواة داخل البلدان هي من اختصاص الحكومات الوطنية في المقام الأول،

فهناك العديد من الحالات التي يمكن فيها للقواعد العالمية، أو عدم وجودها، أن يعزز أو وجه عدم المساواة تلك أو يقيد الإجراءات التي تقوم بها الحكومات على الصعيد الوطني للحد منها. وعلى سبيل المثال، فالمبادرات الرامية إلى تعزيز المعايير الاجتماعية الدنيا المتفق عليها دولياً في البلدان النامية تتلقى دعماً من الموارد المالية والتقنية التي يقدمها التعاون الدولي. وقد أسفر تطوير اللقاحات وتحسين العلاجات الطبية في مجال أمراض المناطق المدارية، إلى جانب الأوبئة على الصعيد العالمي، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عن مساعدة البلدان بصورة كبيرة على تحسين رفاه سكانها. وفي الوقت نفسه، فإن صرامة حماية براءات الاختراع تزيد من تكلفة الأدوية الأساسية في البلدان النامية، مما يزيد من صعوبة تحسين النتائج الصحية لسكانها، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل والقطاعات الفقيرة. ويتسبب قصور التعاون الدولي في مجال المالية العامة في تسهيل التهرب الضريبي من جانب الشركات عبر الوطنية والأثرياء من الأفراد، ويحد من مجموعة الموارد المتاحة للحكومات لتنفيذ سياسات الحد من الفقر وتوزيع الموارد. وتسهم تدفقات رأس المال غير المنظمة في زيادة تقلب فرص العمل والإنتاج في البلدان النامية، مما يؤثر عادة على أكثر فئات المجتمع حرماناً.

٢٢ - ولا يمكن لأوجه عدم المساواة تصحيح ذاتها. وبدلاً من ذلك، فإنها تتسبب في إدامة أوجه عدم المساواة بين الأجيال، وزيادتها، وتتراكم وتتجمع، حيث تؤدي إلى نشوء حرمان منهجي لبعض الجماعات والأفراد. وفي حين أن الترابط قد زاد، فقد تم تجاوز البلدان والناس، إذ يشاركون في أفضل الأحوال على هامش الاقتصاد العالمي و/أو يكونون غير قادرين على تحقيق منفعه المحتملة. وعلى الصعيد العالمي، فإن الفجوة في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ما زالت واسعة، بل إنها تدهورت خلال ربع القرن الماضي في حالة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية وأقل البلدان نمواً. أما البلدان التي نجحت في تضيق الفجوة فقد اختارت المشاركة الاستراتيجية في التجارة الدولية والارتباط المرحلي بالمستثمرين الأجانب بهدف تعزيز الروابط الخلفية والأمامية للإنتاج المحلي وما يرافقها من تحولات هيكلية للاقتصاد بالانتقال من قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات ذات إنتاجية أعلى. وتقوم هذه التجارب في كثير من الأحيان على اعتماد طائفة واسعة من أدوات السياسة العامة والترتيبات المؤسسية المبتكرة.

٢٣ - وفي الختام، وفيما يتصل مباشرة بما ذكر أعلاه، فقد أدت القواعد العالمية إلى تقلص حيز سياسات الحكومات الوطنية، ولا سيما في البلدان النامية، بسبب تحول دون الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وتجاوز ما هو ضروري لإدارة الترابط على نحو فعال.

وعموماً، هناك اتجاه ملحوظ نحو توحيد القواعد والنظم، وعادة ما تكون هي تلك السائدة في البلدان المتقدمة النمو. وقد سارت ضغوط توحيد المعايير بالتوازي مع تشتت الإنتاج والتوزيع في جميع أنحاء العالم، وظهور سلاسل القيمة العالمية بوصفها نموذجاً رئيسياً للأعمال. وأدت سلاسل القيمة العالمية أيضاً إلى انتشار مفاجئ في اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية والثنائية، التي كثيراً ما تتجاوز ما تم الاتفاق عليه على الصعيد المتعدد الأطراف، مما يؤدي إلى مزيد من تقييد حيز السياسات العامة وقواعدها بشأن مجالات تتعدى نطاق التدفقات التجارية. وينشأ مزيد من القيود المتعلقة بالسياسات في معاهدات الاستثمار الثنائية، التي تتجاوز إلى حد كبير الالتزام بتوفير التعويض الفوري والفعال والكافي في حالة نزع الملكية، وتحد من الناحية الفعلية قدرة البلدان على رفع مستوى المعايير البيئية وعلى تنظيم تقلب تدفقات رأس المال.

### جيم - مبادئ الإصلاح وأمثلة مختارة على تطبيقها

٢٤ - يوصى فيما يلي بعدد قليل من المبادئ الأساسية لتوجيه إصلاحات الحوكمة العالمية والقواعد العالمية وتُبرز أمثلة مختارة على تطبيقها على عملية الإصلاح:

٢٥ - مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الفردية - يقر هذا المبدأ بالاختلافات في مدى الإسهام في التسبب في حدوث المشاكل المشتركة والمسؤوليات التاريخية عن ذلك، وكذلك بالتباينات في القدرة المالية والتقنية فيما بين البلدان على التصدي للتحديات المشتركة. وهو يسلم بتنوع الظروف الوطنية والنهج السياساتية، الذي ينبغي أن يدمج في الهيكل بوصفه سمة متأصلة من سمات المجتمع العالمي، وليس في شكل استثناءات من القواعد العامة. وتمثل بعض المجالات البالغة الأهمية في ما يلي:

- فيما يتعلق بالتوصل إلى توافق آراء دولي جديد بشأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، من الضروري الإقرار بتنوع مسارات التنمية فيما بين البلدان واختلاف درجة المسؤولية استناداً إلى الانبعاثات التاريخية، ومجموع الانبعاثات الحالية والمتوقعة، ونصيب الفرد من الانبعاثات.
- يعترف بالمعاملة التفضيلية في منظمة التجارة العالمية ولكنها أضعفت إلى حد كبير. وهي تعني في السياق الحالي ما يزيد على فترة التنفيذ الأطول والأحكام غير الملزمة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية. وقد يكون من الأفضل للبلدان النامية أن تتفاوض بشأن القواعد التي تناسب مسارها الإنمائي، وليس بشأن الاستثناءات من القواعد. ولضمان ذلك، يلزم الارتقاء بالقدرة التفاوضية للبلدان النامية، لا سيما قدرة أقل البلدان نمواً.

٢٦ - مبدأ التبعية - وهو يعني أنه ينبغي أن تعالج المسائل عند أدنى مستوى يمكن معالجتها فيه. ويعني هذا المبدأ أنه يمكن معالجة بعض المشاكل بشكل جيد وبكفاءة على الصعيدين الوطني والمحلي، ومن ثم تخفيض عدد المسائل التي يلزم تناولها على الصعيدين الدولي وفوق الوطني. وتنطوي التبعية على دور هام للتعاون الإقليمي في معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتمثل بعض المجالات البالغة الأهمية فيما يلي:

- ينبغي النظر في وضع هيكل متعدد الطبقات للتعاون النقدي الدولي، يشمل المشاركة النشطة للمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، ويستنسخ في حالة النظام النقدي الدولي الهيكل "الأكثر كثافة" الذي يميز نظام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتمثل الميزة الأساسية للهيكل الأكثر كثافة في أنه يوفر تمثيلاً أكبر للبلدان الناشئة والبلدان النامية و يتيح لها فرص تمويل بديلة في الوقت نفسه.
- ينبغي تشجيع الاتفاقات الإقليمية المتعلقة بالهجرة، والاستفادة في بعض الحالات من آليات التكامل الإقليمي القائمة. ويعني وجود قدر أكبر من التشابه بين الاقتصادات في الأطر الإقليمية أن عقد الصفقات المتعلقة بالهجرة يمكن أن يكون أيسر. ويمكن أن ييسر ذلك السبيل إلى إدراج هذه المسألة في الحوكمة العالمية، حتى وإن حدث هذا من خلال هياكل أكثر انتشاراً وبمجموعة من الاتفاقات التي لن تكون موحدة بالضرورة.
- يتمثل أحد السبل الممكنة لتعزيز التعاون الضريبي في العمل مع المؤسسات القائمة والاستفادة من الخبرات على الصعيد الإقليمي في تنسيق السياسات. ويمكن أن يوفر الاتحاد الأوروبي بعض الدروس التي يمكن الاقتداء بها في مناطق أخرى وزيادة استخدامها في نهاية المطاف على الصعيد العالمي.

٢٧ - مبادئ الشمول، والشفافية، والمساءلة - يتعين على مؤسسات الحوكمة العالمية، لكي تحظى بالشرعية العالمية وتؤدي دورها بفعالية، أن تكون ممثلة للمجتمع العالمي بأسره وأن تخضع للمساءلة أمامه، في حين يتعين أن تكون إجراءات اتخاذ القرارات ديمقراطية وشاملة وشفافة. وكما جاء في توافق آراء مونتريري، تحتاج البلدان النامية إلى الحصول على تمثيل أكبر في عمليات اتخاذ القرارات ذات الصلة وكذلك في صياغة المعايير والمدونات والقواعد العالمية. وتنطوي الحوكمة القوية على المساءلة المتبادلة، التي تثبت من خلال آليات وعمليات تنسم بالشفافية والمصادقية لضمان الوفاء بالالتزامات والواجبات المتفق عليها. وفي هذا الصدد:



• هناك حاجة إلى وضع تصميم لمنظمة عليا أكثر تمثيلا من مجموعة العشرين، ربما من خلال تحويلها لتصبح المجلس العالمي للتنسيق الاقتصادي الذي اقترحتة لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، ومن خلال مواصلة التقدم في إصلاح إجراءات "تمثيل ومشاركة" البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز ومجلس تحقيق الاستقرار المالي.

• ينبغي ألا تؤدي القواعد التجارية إلى إدامة أوجه التفاوت الحالية أو زيادة حدتها. ويمكن مواصلة تحسين ما تتسم به آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية من شفافية وإنصاف عامين إذا ما وُجّهت عمليات استعراض السياسات التجارية - التي تقدم تقييما لحالة السياسات التجارية - للبلدان الأعضاء ذات الحصص الأكبر في التجارة العالمية نحو تحديد الممارسات التي تتعارض مع سياسة منظمة التجارة العالمية والتي تضر بمصالح البلدان النامية في مجال التصدير، لا سيما البلدان الصغيرة وأو البلدان التي ليس لديها أهلية قانونية في منظمة التجارة العالمية.

٢٨ - مبدأ الاتساق - يتعين أن يستند تعريف القواعد والعمليات العالمية إلى نهج شاملة، بما في ذلك تقييم المقايضات الممكنة بحيث لا تقوض الإجراءات المتخذة في أحد المجالات التقدم المحرز في مجالات أخرى أو تعطله بل يعزز أحدها الآخر. ويتعين أيضا تعزيز الاتساق بين مجالات رسم السياسات على الصعيدين الدولي والوطني. ويتطلب ذلك أيضا تحسين التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة وتعزيز تقاسم المعلومات. وفي هذا الصدد:

• ليس للمشاكل البيئية حدود. ومع ذلك، يتنافس بعض البلدان لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي عن طريق خفض المعايير البيئية في حين أن الشركات عبر الوطنية تفضل البلدان التي تعتمد لوائح تنظيمية بيئية متهاونة أو "مؤاتية للأعمال التجارية".

• هناك حاجة إلى نظام، تعترف به منظمة التجارة العالمية ويُدمج في اتفاقات الاستثمار الثنائية واتفاقات التجارة الحرة، يروج للمعايير واللوائح ومدونات قواعد السلوك المتفق عليها دوليا بشأن الاستثمار المباشر الأجنبي ويعززها، ويشمل قدرة البلدان على حماية البيئة وتنظيم التدفقات المالية.

• ويتعين ألا تقف المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية عند زيادة مخصصات المعونة الأجنبية في الميزانية وأن تنظر في السبل الكفيلة بمساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد المحلية. ويمكن أن يساعد تحسين التعاون الضريبي على الصعيد الدولي البلدان النامية على زيادة إيراداتها من الضرائب من خلال الحد من التهرب الضريبي الذي

تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، والتفاوض على الحصول على حصة أكثر إنصافاً في ريع الموارد الطبيعية، ووقف التدفقات المالية غير المشروعة، وجمع الضرائب على الأصول الخاصة التي يملكها سكانها المقيمون في الخارج.

## دال - الحوكمة العالمية من أجل التنمية: دور الأمم المتحدة

٢٩ - في نظام الحوكمة العالمية المتزايد التعقيد، تبرز أسئلة بشأن مدى فعالية المؤسسات في تحديد ومعالجة المسائل العالمية، لا سيما من منظور إنمائي وبشأن كيفية وفاء هذه المؤسسات بالمعايير المستصوبة من قبيل الفعالية، والطابع التمثيلي، والمشاركة، والشفافية، والاتساق. ولهذا الأمر أهمية خاصة فيما يتعلق بالتصدي للتحديات الجارية والناشئة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وفيما يتعلق بإنجاز إصلاحات الحوكمة العالمية المحددة أعلاه، وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ وفقاً للمبادئ المقدمة في الفرع حيم أعلاه. وفي الوقت الحاضر، لا يفني نظام الحوكمة العالمية بهذه المعايير المستصوبة. وينبغي أن تعمل الجمعية العامة، استناداً إلى عضويتها العالمية والعملية الديمقراطية لاتخاذ القرارات فيها، بوصفها المنتدى السياسي الرئيسي لإدارة التحديات العالمية، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولكن كي تستفيد الأمم المتحدة من مزاياها البارزة سيكون تعزيز موقفها في الحوكمة العالمية أمراً هاماً.

٣٠ - وهناك عدة مقترحات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في الحوكمة العالمية، باعتباره عنصراً أساسياً لتحقيق برنامج تنمية واسع النطاق يشمل جميع أبعاد التنمية المستدامة. وتمثل المسألة الرئيسية في هذا السياق في إيجاد التوازن الصحيح بين الطابع التمثيلي والمشاركة من جهة والفعالية من جهة أخرى.

٣١ - ويعطي الميثاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي دور التنسيق بين مكونات منظومة الأمم المتحدة. وينبغي بالتالي للمجلس أن يؤدي دوراً أساسياً في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وينبغي أيضاً أن يكون الهيئة الرئيسية المكلفة بمتابعة تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يضطلع بالمزيد من المسؤولية عن النهوض بخطة إصلاح الحوكمة العالمية. وينبغي أن يقدم الإرشاد للعمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة بأسرها في معالجة أوجه القصور في الحوكمة الحالية في المجالات التي تحتاج إلى تحسين التعاون الدولي، مثل البيئة، والهيكلة النقدي والمالي الدولي، وتدفقات رأس المال والعمالة، والقواعد التجارية، وعدم المساواة.

٣٢ - وينبغي تعزيز قدرة المجلس على التنسيق والتوجيه من خلال آلية مناسبة للمتابعة والرصد من أجل سد الفجوة بين الاتفاقات على الالتزامات وتنفيذ الالتزامات. ومن المتوخى أن تركز آلية المساءلة هذه على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وأن تراعي في الوقت نفسه المبادئ المقدمة في هذه الوثيقة. ومن المتوخى أيضا أن توفر الآلية أساسا هاما لأعمال من قبيل إجراء مناقشات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي أنشئ في عام ٢٠١٣، بشأن الطريقة التي يمكن بها مواصلة تحسين نتائج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سواء في البلدان أو داخل منظومة الأمم المتحدة. وسيحتاج تصميم نظام من هذا القبيل إلى اهتمام خاص فيما يتعلق بالتحديد الكمي للأهداف، وجمع البيانات، ووضع التعاريف والمؤشرات التي تقيس الطابع التمثيلي للحكومة العالمية وشمولها وشفافيتها واتساقها.

٣٣ - ويتوقف تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نهاية المطاف على الإرادة السياسية للدول الأعضاء. وسيتوقف النجاح على ما إذا كانت جميع البلدان تسهم في إصلاح الحكومة العالمية وتستخدم حيز سياساتها لتنفيذ سياسات ترمي إلى تحقيق الأهداف المشتركة. وسيبقى احتمال الفشل كبيرا ما دام يجري تناول التحديات العالمية من منظور وطني ضيق. وثمة حاجة ماسة إلى السيادة المسؤولة، أي قيام الحكومات باتخاذ خطوات تتجاوز المصالح الوطنية المحددة تحديدا ضيقا، من أجل أن تتعاون الدول في تهيئة الظروف الملائمة لإعمال الحقوق والحريات المعترف بها دوليا وأن تتصرف وفقا للمبادئ الرئيسية المقدمة في هذا التقرير.

## الفصل الثالث

### المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً وعملية رفع أسماء تلك البلدان من القائمة

#### ألف - مقدمة

٣٤ - في سياق التحضير للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥، أعادت لجنة السياسات الإنمائية النظر في المعايير المتعلقة بتحديد أقل البلدان نمواً. وأكدت اللجنة مجدداً تعريفها لأقل البلدان نمواً بوصفها البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من أشد العوائق الهيكلية وطأة في مجال التنمية المستدامة.

٣٥ - ويستند تحديد أقل البلدان نمواً إلى ثلاثة معايير هي: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والأصول البشرية، وأوجه الضعف الاقتصادية إزاء الصدمات الخارجية. ويقاس المعياران الأخيران بمؤشرين من مؤشرات العوائق الهيكلية في مجال التنمية المستدامة، هما مؤشر الأصول البشرية ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادية.

٣٦ - وبعد إجراء استعراض شامل للمؤشرات والنهج المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً، أكدت اللجنة من جديد سلامة المعايير المستخدمة في تقييم الإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً وكذلك في رفع أسماء البلدان منها. وأكدت من جديد أيضاً الحاجة إلى ما يلي: (أ) المحافظة على الاتساق المتزامن للقائمة والإنصاف بين البلدان؛ (ب) المحافظة على ثبات المعايير؛ (ج) التحلي بالمرونة في تطبيق المعايير؛ (د) القوة المنهجية للمؤشرات المستخدمة في حساب الأرقام القياسية وتوافرها لجميع البلدان المعنية.

#### باء - صقل المؤشرات الحالية

##### ١ - نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

٣٧ - أكدت اللجنة أن معيار الدخل يقاس بمؤشر واحد هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي معبراً عنه بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة. ويتم تحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة استناداً إلى طريقة أطلس الخاصة بالبنك الدولي، والتي تستخدم متوسطات ثلاث سنوات من أسعار الصرف السوقية للتقليل من أثر تقلبات أسعار الصرف. ويتم تعديل متوسطات السنوات الثلاث وفقاً للتضخم النسبي بين بلد ما والبلدان الكبرى المتقدمة النمو. وتستخدم اللجنة متوسطات السنوات الثلاث كمقياس للدخل.

٣٨ - وأشارت اللجنة إلى أن أسعار الصرف المقاسة بتبادل القوة الشرائية يمكن أن تسمح من حيث المبدأ بتحسين إمكانية مقارنة الإيرادات بين البلدان. ولكن اللجنة تشعر بالقلق من أن تنفيذ جولات مختلفة من برنامج المقارنة الدولي يمكن أن يؤدي إلى تقلبات هائلة في أسعار تعادل القوة الشرائية. وبالتالي، فإن استخدام أسعار تعادل القوة الشرائية لحساب الدخل القومي الإجمالي قد ينتهك مبدأ الاتساق المتزامن لفئة البلدان الأقل نمواً. وستواصل اللجنة متابعة عمل برنامج المقارنة الدولي من أجل إعادة النظر في أسعار الصرف المختارة في الاستعراضات المستقبلية.

٣٩ - وقررت اللجنة تحويل مصدر بيانات حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي إلى قاعدة بيانات المجموعات الرئيسية للحسابات الوطنية التابعة للشعبة الإحصائية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن قاعدة البيانات الأخيرة لا تنشر في الوقت الحاضر أسعار الصرف بحسب طريقة أطلس، فهي تتضمن جميع المعلومات المطلوبة لحساب هذه الأسعار. والمصدر الجديد للبيانات هو الوحيد الذي يتسم بتغطية كاملة للبيانات. وهو يعزز أيضاً الاتساق ضمن معايير تحديد أقل البلدان نمواً، لكونه مصدراً لجميع عناصر مؤشر الضعف الاقتصادي المتصلة بالحسابات الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن مواعيد إصدار بياناته أكثر تواتراً مع توقيت الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٤٠ - اقترحت اللجنة النظر في البيانات المتعلقة بدخل الأسر المعيشية، والاستهلاك الخاص، وكذلك البيانات المتعلقة بتفاوت الدخل والثروة كمعلومات إضافية عند التوصية بإدراج البلدان أو رفعها من فئة البلدان الأقل نمواً.

## ٢ - الدليل القياسي للأصول البشرية

٤١ - تقاس الأصول البشرية، التي يعتبر الافتقار إليها أحد العوائق الهيكلية الرئيسية أمام التنمية، بمؤشرات تتصل بحالة الصحة والتغذية وحالة التعليم. وتستخدم في الوقت الحاضر أربعة مؤشرات ذات معاملات ترجيح متساوية في حساب الدليل القياسي للأصول البشرية:

- النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية؛
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛
- النسبة الإجمالية للتسجيل في المدارس الثانوية؛
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار.

٤٢ - وناقشت اللجنة إمكانية الاستعاضة عن المؤشر الحالي الخاص بنقص التغذية بمؤشر لنسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من تأخر النمو. ونقص التغذية بالطريقة التي يحتمسب بها حالياً هو مؤشر لتوافر الغذاء. ويستمد من كشوف الأغذية المتاحة ويتم تعديله بالتوزيعات التجريبية أو النظرية للاستهلاك الغذائي ضمن المجموعات السكانية. ومن شأن مؤشر لتأخر النمو أن يعكس على نحو أفضل الإعاقة الهيكلية التي يمثلها سوء التغذية على التنمية المستدامة. ولكن بالاعتماد حصراً على المؤشرات المتصلة بصحة الطفل، تشعر اللجنة بالقلق من أن الأخذ بتأخر النمو سيدخل انخيازاً في الدليل القياسي للأصول البشرية مما قد يشوه تحديد الدول الأقل نمواً. ولذلك قررت الإبقاء على مؤشر نقص التغذية في الوقت الراهن، على أن تنظر في مسألة مؤشرات بديلة للتغذية في سياق عملها المستقبلي المتصل بمعايير تحديد أقل البلدان نمواً.

٤٣ - وبجثت اللجنة إمكانية إدراج مؤشر لوفيات الأمومة كعنصر إضافي في الدليل القياسي للأصول البشرية. وبينما أبرزت اللجنة أهمية التقليل من وفيات الأمومة في إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، لاحظت أن تقديرات معدل وفيات الأمومة لا تزال غير مستقرة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم وجود نظم ذات تغطية شاملة لتسجيل الأحوال المدنية في معظم البلدان الأقل نمواً. ونظرت اللجنة أيضاً في مؤشرات غير مباشرة، وهي النسبة المئوية للولادات التي يشرف عليها مختصون صحيون مدربون ولكنها لاحظت أن المؤشر لن يغطي سوى عامل واحد من عوامل وفيات الأمومة. وعلاوة على ذلك، فإن تعريف المختصين الصحيين المدربين يختلف بين البلدان. ولذلك قررت اللجنة أنها لن تدرج المؤشر المتعلق بوفيات الأمومة في الوقت الحاضر، وأن تعيد النظر في جدوى إدراج مثل هذا المؤشر في سياق عملها المستقبلي المتصل بمعايير تحديد أقل البلدان نمواً.

٤٤ - وأعدت اللجنة تأكيد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة باعتباره مؤشراً شاملاً عن الحالة الصحية للسكان. وستكون البيانات الصادرة عن الفريق المشترك بين الوكالات المعني بتقديرات وفيات الأطفال هي المصدر الرئيسي للبيانات لأن هذه البيانات تنشر سنوياً.

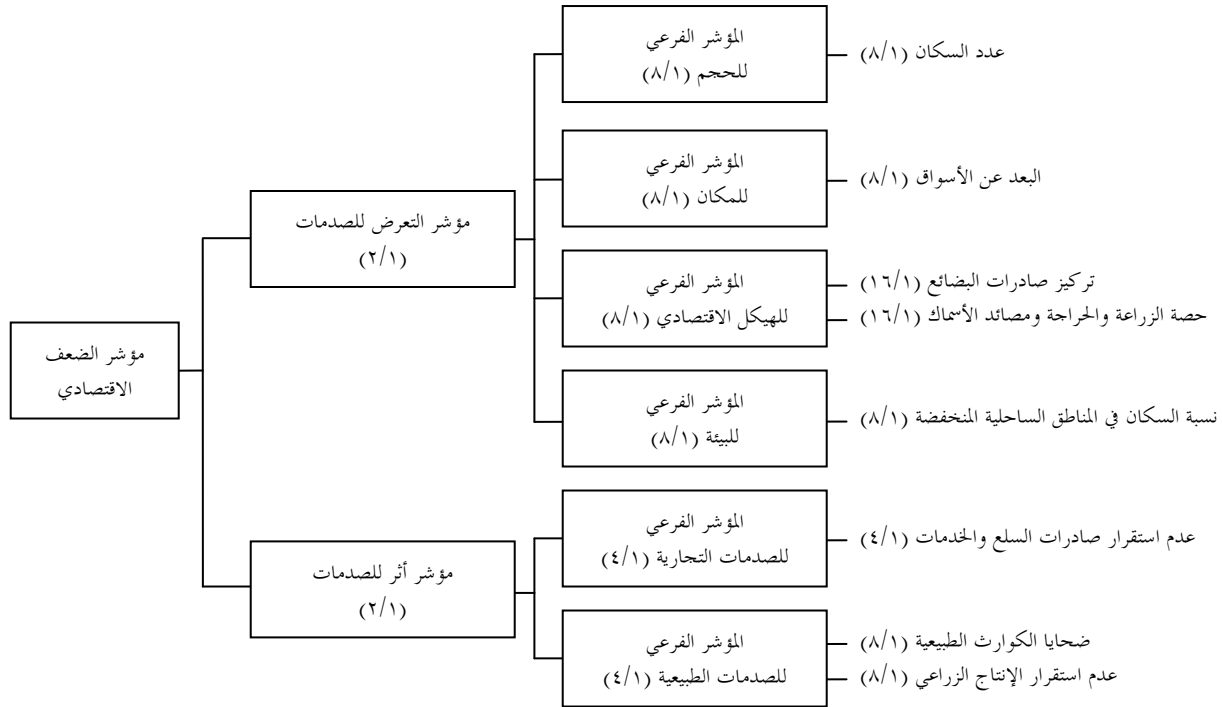
٤٥ - وأكدت اللجنة مؤشري التعليم (المعدل الإجمالي للتسجيل في المدارس الثانوية، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار) لكونهما يقيسان جوانب هامة من قدرة التنمية البشرية. وعلى الرغم من ملاحظة اللجنة أن هذه المؤشرات لا تعكس بشكل كاف النتائج التعليمية أو النوعية، ومع ترحيبها بالتقدم المحرز في توافر البيانات عن المؤشرات البديلة مثل متوسط سنوات الدراسة، والمتوسط المتوقع لسنوات الدراسة، فقد قررت ألا تغيّر مؤشرات

التعليم قبل حصول هذه البدائل على التغطية والقبول على نطاق واسع من الإحصائيين والعاملين في مجال التنمية على الصعيدين الدولي والوطني.

٤٦ - ولاحظت اللجنة بقلق أن توافر البيانات بشأن مسائل التنمية الأساسية لا يزال محدوداً للغاية. وهي تعرب عن أسفها لعدم إحراز أي تقدم في إنشاء نظم شاملة لتسجيل الأحوال المدنية في العديد من البلدان النامية.

### ٣ - مؤشر الضعف الاقتصادي

٤٧ - يقيس مؤشر الضعف الاقتصادي تعرض البلدان للضرر من الصدمات الاقتصادية وبوجه خاص صدمات التجارة والصدمات البيئية. وهو مؤشر ذو طابع هيكلية يتألف من مؤشرين فرعيين رئيسيين: الفرع الأول يعكس التعرض للصدمات، والفرع الثاني يقيس أثر هذه الصدمات. وأكدت اللجنة على الهيكل والتكوين الحاليين للمؤشر على النحو التالي:



٤٨ - وأكدت اللجنة مجدداً أهمية عدد السكان، والبعد عن الأسواق العالمية وأهمية حصة مؤشرات الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك كمؤشرات على قابلية التعرض للصدمات. وقررت أيضاً الإبقاء على المؤشر الحالي لتركز صادرات البضائع. ويتألف المؤشر من

صادرات السلع وحدها، على الرغم من أهمية صادرات الخدمات بالنسبة لعدد من البلدان الأقل نمواً. ولكن لا يتاح حالياً أي مؤشر مناسب يشمل السلع والخدمات معاً من أجل تحسين قياس التعرض للصدمات الناجمة عن تركيز هيكل الصادرات.

٤٩ - وكذلك أكدت اللجنة المؤشر المتعلق بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة، والتي تعرف بأهما مناطق متاخمة للساحل تنخفض إلى ما هو أدنى من مستوى معين. ومن أجل ضمان توافر البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة من جميع البلدان، سيستخدم مستوى ٥ أمتار كحد أدنى لاستعراضات عام ٢٠١٥.

٥٠ - ولم تحدد اللجنة أي مؤشرات أخرى مناسبة لقياس التعرض للصدمات البيئية، لأن جميع المؤشرات المرشحة لا تتسم بالقدر الكافي من تغطية البيانات أو الجودة أو لا تقيس أوجه الضعف الهيكلية على نحو مناسب. ولكن اللجنة ستواصل العمل على زيادة تحسين قدرة مؤشر الضعف الاقتصادي على تمثيل أوجه الضعف الهيكلية المرتبطة بظواهر بيئية. وقد يشمل العمل المستقبلي استعراض المؤشرات المتعلقة بمسائل من قبيل الأراضي الجافة، والحصول على الطاقة، فضلاً عن المياه وخدمات الصرف الصحي.

٥١ - وأكدت اللجنة المؤشر المتعلق بعدم استقرار الصادرات من السلع والخدمات، الذي يقيس التغيرات التي تجري في توجهاتها. ومن أجل زيادة الاتساق الداخلي للمؤشر، سيُحتسب المؤشر من البيانات المتعلقة بإيرادات الصادرات بالأسعار الثابتة ومقدراً بدولارات الولايات المتحدة، بدلاً من تخفيض الصادرات الاسمية بأسعار وحدة البضائع المستوردة كما جرى في الاستعراضات السابقة.

٥٢ - وأعادت اللجنة تأكيد المؤشر المتعلق بضحايا الكوارث الطبيعية (الأشخاص الذين يتضررون أو يُقتلون بسببها) والمؤشر المتعلق بعدم استقرار الإنتاج الزراعي. ولاحظت اللجنة أيضاً أن المؤشر الأخير يقدم معلومات تكميلية عن ضعف البلدان إزاء تغيرات المناخ والطقس وحدتها، بما في ذلك الجفاف.

## جيم - تطبيق المعايير

٥٣ - أشارت اللجنة إلى القواعد الأساسية من أجل تحديد البلدان التي يراد إدراجها في فئة أقل البلدان نمواً أو رفعها منها:

(أ) من أجل الإدراج يجب استيفاء المعايير الثلاثة كلها عند قيم مستويات عتبة محددة. ويتطلب التأهل للرفع من الفئة أن يستوفي البلد معيارين بدلاً من معيار واحد. ولكن



البلدان التي تكون مستويات الدخل فيها مرتفعة ومستدامة بما فيه الكفاية يمكن أن ترفع من الفئة حتى إذا لم تستوف المعيارين الآخرين، لأنه يُتوقع امتلاكها الموارد الكافية لتحسين الأصول البشرية وللتصدي للعوائق الهيكلية؛

(ب) وضعت قيم العتبة للرفع من الفئة عند مستوى أعلى من المستوى المطلوب للإدراج في الفئة؛

(ج) للتوصية برفع اسم بلد ما من الفئة، يجب أن تثبت أهليته لذلك في استعراضين متتاليين من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات.

٥٤ - وأكدت اللجنة مجدداً أن عدم التناظر بين قواعد الرفع من فئة أقل البلدان نمواً وقواعد الإدراج فيها هو أمر متعمد. ويهدف إلى ضمان استمرار أي بلد يرفع اسمه من هذه الفئة في إحراز التقدم والمحافظة عليه مع تقليل خطر تعطل التنمية أو انعكاس توجهها إلى أدنى حد ممكن. ويتجنب أيضاً التحركات المتكررة للإدراج في هذه الفئة والخروج منها.

٥٥ - وأكدت اللجنة قاعدة تحديد قيم العتبة لمعيار الدخل. وتكون عتبة الإدراج في الفئة هي أحدث متوسط سنوات ثلاث لقيم عتبة الدخل المنخفض التي ينشرها البنك الدولي. وعتبة الرفع من الفئة أعلى بنسبة ٢٠ في المائة من عتبة الإدراج. ويتم تحديد عتبة "الدخل فقط" التي تسمح للبلد بالتأهل للرفع من فئة أقل البلدان نمواً حتى وإن لم يستوف المعايير المطلوبة للدليل القياسي للأصول البشرية أو مؤشر الضعف الاقتصادي، لتكون ضعف العتبة العادية للرفع من الفئة. ولأن قيم العتبة للدخل التي يحددها البنك الدولي يجري تحديثها سنوياً وفقاً لمعدل التضخم في البلدان الكبرى المتقدمة النمو، يتم تحديد قيم العتبة لمعيار الدخل من أجل الإدراج في الفئة والرفع منها بالأسعار الثابتة.

٥٦ - وبينما يعد تحديد قيم العتبة للدخل صعباً بطبيعته وينطوي على درجة من الاعتباط، تستخدم قيم العتبة التي يحددها البنك الدولي على نطاق واسع في المجتمع الإنمائي الدولي، بما في ذلك اللجنة، من أجل تحديد أقل البلدان نمواً.

٥٧ - ولاحظت اللجنة أن قيم العتبة للدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي، المحددة للإدراج في فئة أقل البلدان نمواً وللرفع منها، توضع على أساس توزيع الدرجات ضمن المجموعة المرجعية المؤلفة من أقل البلدان نمواً مع عدد محدود من بلدان منخفضة الدخل ليست ضمن فئة أقل البلدان نمواً. وبالتالي، فإن الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي يعتبران حالياً من المعايير النسبية. وفي حالة قيم العتبة النسبية، فحتى إحراز التقدم الملحوظ قد لا يضمن لبلد ما أهلية الرفع من فئة أقل البلدان

نمواً، إذا حققت البلدان الأخرى في المجموعة المرجعية بدورها معدلات تقدم مساوية أو معدلات تقدم أسرع. ومن نفس المنطلق، فإن بلداً من البلدان قد يصبح مؤهلاً للرفع من فئة أقل البلدان نمواً حتى دون إحراز تقدم، إذا تراجعت البلدان الأخرى في المجموعة المرجعية. ويمكن أن تصبح هذه المسألة أكثر حدة في الاستعراضات المقبلة نظراً لارتفاع مستويات الدخل بوجه عام في معظم البلدان، وتقلص عدد البلدان ذات الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك ستصبح قاعدة "الدخل فقط" الخيار الرئيسي من أجل التأهل للرفع من فئة أقل البلدان نمواً، الأمر الذي يجعل مقاييس العوائق الهيكلية غير ذات أهمية تقريباً في استيفاء معايير الرفع من الفئة.

٥٨ - وفي المستقبل سيتم التعامل مع الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي كمعيارين مطلقين. وقيم العتبة المطلقة تمكن البلدان من التأهل للرفع من فئة أقل البلدان نمواً إذا أحرزت تقدماً كبيراً في التغلب على العوائق الهيكلية التي تواجهها، بصرف النظر عما تحققه البلدان الأخرى من تقدم (أو تراجع). وسيتم تثبيت الدليل القياسي للأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي على مستويات استعراض عام ٢٠١٢، التي سيتم تعديلها من أجل تحسين المؤشرات التي نوقشت في الفرع الثالث - باء من هذا التقرير. ويكفل استخدام قيم العتبة لعام ٢٠١٢ استمرارية قيم العتبة هذه ويضمن بذلك التماسك الداخلي للفئة.

٥٩ - وتؤكد اللجنة من جديد أن المعايير لا تطبق بطريقة آلية. وبدلاً من ذلك، تقوم اللجنة أيضاً قبل تقديم توصيات بشأن الرفع من فئة أقل البلدان نمواً، باستعراض بيانات أوجه الضعف التي يعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وتقارير تقييم الأثر التي تعدها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الآراء التي تعرب عنها حكومات البلدان. وينبغي تقديم بيانات أوجه الضعف وتقارير تقييم الأثر في الوقت المناسب، لتمكين البلدان التي يحتل رفعها من الفئة من الرد وإعطاء التعليقات. وقبل تقديم توصيات من أجل الإدراج، تقوم اللجنة باستعراض تقييم قطري مفصل تعده الإدارة وتأخذ موقف الحكومة في الاعتبار.

## الفصل الرابع

### رصد البلدان التي رُفع اسمها من القائمة وتلك التي يُرفع اسمها منها

#### ألف - مقدمة

٦٠ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠١٣/٢٠، إلى لجنة السياسات الإنمائية رصد التقدم الإنمائي الذي أحرزته البلدان التي يُرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً، وأن تُدرج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي. وفي قرارها ٢٠١١/٦٧، دعت الجمعية العامة حكومات البلدان التي يرفع اسمها من القائمة إلى أن تقدم إلى لجنة السياسات الإنمائية، بدعم من الآلية الاستشارية، تقارير سنوية عن إعداد استراتيجية الانتقال. ويتمثل الهدف الرئيسي للرصد في تقييم أي دلائل على تدهور التقدم في مجال التنمية للبلد الذي يُرفع اسمه من القائمة وتوجيه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى ذلك في أبكر وقت ممكن. ويشمل هذا التقرير حالات ساموا وغينيا الاستوائية وفانواتو.

٦١ - وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة أن ترصد التقدم الذي أحرزته البلدان التي رفع اسمها من القائمة في مجال التنمية، وأن تُدرج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي. وبناء عليه، استعرضت اللجنة التقدم المحرز من قِبَل ملديف التي رُفع اسمها من القائمة في عام ٢٠١١.

#### باء - رصد التقدم الإنمائي الذي تحرز به البلدان التي يرفع اسمها من القائمة

٦٢ - تواصل ساموا، التي رُفع اسمها من القائمة في عام ٢٠١٤، إحراز تقدم بالرغم من الصدمات البيئية الناجمة عن التسونامي في عام ٢٠٠٩ وإعصار في عام ٢٠١٢. ويُتوقع أن يكون نمو الدخل مطردا بالرغم من تواجده، وهو ما يعزى إلى التعافي السريع من آثار الكارثة إضافة إلى توسع قطاع السياحة. ويصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في البلد إلى قرابة ثلاثة أضعاف عتبة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً التي أُقرت خلال الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٢. وتواصل ساموا زيادة رأس مالها البشري، حيث شهدت تحسناً في أغلب مؤشرات الدليل القياسي للأصول البشرية.

٦٣ - وبموجب قرار الجمعية العامة ٢٠١١/٦٧، قدمت حكومة ساموا إلى اللجنة تقريرها عن إعداد استراتيجية الانتقال. واستعرضت اللجنة المعلومات التي قدمها البلد، ورأت أن ساموا قد نشطت في إشراك شركائها في التنمية والتجارة في إعداد استراتيجية الانتقال

بغرض التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية المحتملة لرفع اسمها من القائمة. وسيواصل أغلب شركائها في التجارة تقديم تدابير الدعم بعد رفع اسم البلد من القائمة، ولكن من المرجح أن ترتفع التعريفات الجمركية على الأسماك، منتج التصدير الرئيسي لساموا، في سوق صادراتها الرئيسية بعد رفع اسمها من القائمة. وأشار شركاء التنمية إلى أن تدفقات المعونة لن تتأثر بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً. بيد أن التغييرات في تدفقات المعونة الناجمة عن القيود المتعلقة بالميزانية لدى الجهات المانحة قد يكون لها تأثير كبير على البلد. وينبع الضعف الشديد لساموا من خصائصها كدولة جزرية صغيرة نامية، ولا يُعالج هذا الضعف بالضرورة بطريقة فعالة من قِبَل تدابير الدعم الخاصة لأقل البلدان نمواً. ولذا، تشدد اللجنة على ضرورة تزويد ساموا بتدابير الدعم الدولي المناسبة من أجل التصدي لأوجه الضعف المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٤ - وأوصي برفع اسم غينيا الاستوائية من القائمة في عام ٢٠٠٩. بموجب قاعدة "الدخل فقط"، حيث إن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها كان أعلى عدة مرات من عتبة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وواصل البلد الحفاظ على مستويات مرتفعة من الدخل القومي، ويصنّف البنك الدولي البلد الآن في فئة الدخل المرتفع. بيد أن اللجنة لاحظت بقلق المستوى المنخفض نسبياً لتحقيق التنمية البشرية، عند المقارنة ببلدان تتمتع بمستوى مماثل من الدخل ولها تاريخ مماثل، وهو الأمر الذي يشير إليه ارتفاع معدل وفيات الأطفال، وتفشي نقص التغذية، وانخفاض معدل القيد السنوي في المدارس في البلد.

٦٥ - ومن المقرر أن يُرفع اسم غينيا الاستوائية من القائمة في عام ٢٠١٧، ومن غير المرجح أن يفرز ذلك آثاراً جوهرية على الآفاق الإنمائية للبلد، إذ إن هيكل صادراته لا يفضي سوى إلى القليل من تدابير المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق، كما أن البلد يتلقى تدفقات محدودة من المعونة المالية الميسورة الشروط. بيد أن اللجنة تقر بأن اعتماد البلد المفرط على قطاع الهيدروكربونات قد يفرز آثاراً ضارة، وتوصي البلد بإعداد استراتيجية انتقال، بالتعاون مع شركائه في التنمية والتجارة، من أجل تعزيز إدارة أكثر فعالية للموارد الطبيعية، بما في ذلك العمل بآلية لتثبيت الأسعار بغرض التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية لصدمات الأسعار في سوق النفط الدولية.

٦٦ - وأوصي برفع اسم فانواتو من القائمة في عام ٢٠١٢ على أساس دخلها ودرجاتها وفقاً للدليل القياسي للأصول البشرية. كما استوفى البلد قاعدة "الدخل فقط". وتواصل فانواتو تحسين أدائها مقاساً بالمؤشرات التي يشتمل عليها معيار الدخل والدليل القياسي

للأصول البشرية. غير أن البلد يظل بالغ التعرض للخطر بالنظر إلى صغر حجمه، وقابليته للتأثر بالصدمات الاقتصادية الخارجية، وتعرضه لكوارث طبيعية متكررة.

٦٧ - وترصد اللجنة بعض الآثار الضارة المحتملة لرفع اسم البلد من القائمة في مجالي التجارة وتمويل التنمية، حيث يُرجَّح أن ترتفع التعريفات الجمركية على صادرات الأسماك في المقصد الرئيسي، ويعتمد البلد اعتمادا كبيرا على المعونات الخارجية في الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والتنمية البشرية. وحيث أن من المقرر رفع اسم فانواتو من القائمة في عام ٢٠١٧، تشدد اللجنة على أهمية أن يستهل البلد استراتيجية الانتقال الخاصة به، بالتعاون مع شركائه في التنمية والتجارة، من أجل مواجهة الآثار السلبية المحتملة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً والتقليل من تلك الآثار إلى أدنى حد ممكن.

### جيم - رصد التقدم الذي تحوزه في مجال التنمية البلدان التي رُفع اسمها من القائمة

٦٨ - تحزر ملديف تقدما متواصلا منذ رفع اسمها من القائمة. ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها قرابة خمسة أضعاف عتبة الخروج من فئة أقل البلدان نمواً التي أُقرت خلال الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠١٢، كما أن أغلب المؤشرات الواردة في الدليل القياسي للأصول البشرية تحسنت خلال فترة الرصد، بالرغم من إعادة توجيه المعونة من قطاعي الصحة والتعليم إلى المجالات المتصلة بتغير المناخ. وثمة تحسن طفيف في درجة مؤشر الضعف الاقتصادي للبلد، ولكن ملديف تظل بالغة التعرض لخطر العوامل الاقتصادية والبيئية الخارجية.

٦٩ - ودعت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢٢١، حكومات البلدان التي رُفع اسمها من القائمة تقارير سنوية موجزة عن تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس. ولم تقدم ملديف تقريراً إلى اللجنة، لكنها قدمت تعليقاتها وآرائها بشأن تقرير الرصد القطري الذي أعدته لجنة السياسات الإنمائية. وتلاحظ اللجنة بقلق التوقف المفاجئ لتدابير الدعم المتعلقة بالتجارة المقدمّة لملديف من قِبَل شركائها التجاريين الرئيسيين بعد خروجها من فئة أقل البلدان نمواً، أو بعد انتهاء فترة انتقالية. وتحث اللجنة شركاء البلد التجاريين على تنفيذ إلغاء تدريجي لتدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نمواً بموجب أحكام القرار ٦٧/٢٢١. وتوصي اللجنة أيضاً ملديف بأن تقدّم إلى اللجنة تقريرها عن تنفيذ استراتيجية الانتقال لفترة الرصد المقبلة.

## الفصل الخامس

### دور المجموعات القطرية المتصلة بالتنمية

#### ألف - مقدمة

٧٠ - في رد فعل للتباين المتزايد بين البلدان النامية، سعى المجتمع الدولي إلى التصدي لقضايا التنمية المتزايدة التعقيد من خلال إنشاء فئات قطرية تستند إلى العديد من معايير التصنيف. وجرى إعداد مجموعات مختلفة من التدابير والتدخلات الخاصة بكل مجموعة. وكانت أول مجموعة من هذا النوع هي مجموعة أقل البلدان نمواً التي أنشأها الأمم المتحدة في عام ١٩٧١. ومنذ ذلك الوقت، ظهرت فئات أخرى كثيرة من البلدان، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الهشة، ومجموعات الدخل الأربع للبنك الدولي، وفئات التنمية البشرية الأربع في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان التي يحق لها الاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ويفضي تضاعف الفئات إلى أن البلدان كثيراً ما تنتمي إلى مجموعات عدة. ونتيجة لذلك، أحياناً ما تتداخل تحديات التنمية المرتبطة بفئة معينة بتلك المرتبطة بفئات أخرى، كما أن أولويات التعاون الدولي أصبحت أقل وضوحاً.

٧١ - وأنشئت أغلب التصنيفات القائمة استناداً إلى أسس تحليلية أسبوعية أو وفقاً لحواجز سياسية. وبناء عليه، ثمة شواغل بشأن فعالية السياسات والتدخلات المصممة لمواجهة تحديات التنمية المرتبطة بتلك الفئات. وتتعلق مشكلة ذات صلة بكون التصنيفات لم تتمكن من التكيف مع التنوع المتزايد في صفوف البلدان النامية. وتوفر فئة أقل البلدان نمواً مثلاً على ذلك: فالفئة التي كانت أصلاً تضم فقط البلدان المنخفضة الدخل أصبحت الآن تضم ٣١ بلداً منخفض الدخل، و ١٥ بلداً متوسط الدخل، وبلدين من فئة بلدان الشرائح العليا من الدخل المتوسط، وبلداً واحداً من فئة الدخل المرتفع (في طور الخروج من الفئة).

#### باء - التباين المتزايد وعدد المجموعات القطرية

٧٢ - استندت نظرية التنمية في خمسينات القرن العشرين إلى فرضية مفادها أن البلدان النامية تواجه مشكلات اجتماعية - اقتصادية متجانسة نسبياً، لكنها تختلف عن تلك التي تواجهها البلدان المتقدمة. وأنشئت برامج التنمية الدولية وتدابير الدعم الدولي على أساس ملاحظة وجود فجوة تفصل بين "الشمال والجنوب". والواقع الراهن يختلف كثيراً، حيث تتنوع الاقتصادات النامية عبر طيف واسع من مستويات التنمية.

٧٣ - ويبين الجدول أدناه، الذي يستند إلى عينة من ثمانية تصنيفات قطرية، التصنيفات التي تتداخل كثيرا والتي وضعت لمعالجة التباين المتزايد فيما بين البلدان النامية. وتبين الخلايا المرتبة قطريا (باللون الرمادي) عدد البلدان المدرجة في فئة بعينها، بينما تبين الخلايا الرأسية عدد البلدان المدرجة في الفئتين المتقابلتين في الوقت نفسه.

## الجدول ١

## التصنيفات القطرية المتداخلة لفئات البلدان النامية

أقل البلدان نمواً	البلدان الصغيرة النامية <sup>(أ)</sup>	الدول الجزرية الصغيرة النامية	البلدان النامية غير الساحلية	البلدان المنخفضة الدخل	البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (البرنامج الإنمائي)	البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (البرنامج الإنمائي)	الدول الهشة <sup>(ب)</sup>	الدول الهشة	البلدان المؤهلة لدعم المؤسسة الدولية للتنمية	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٤٩	٩	١٧	٣٠	٣٨	٢٤	٤٥	٢٩			
	٥٢	صفر	٣	٦	٥	١٢	٥			
		٢٩	١٥	١٥	٨	١٨	١١			
			٣٦	٣٠	٢٦	٣٢	٢٦			
				٤٥	٣٣	٤٢	٣٣			
					٤٣	٢٥	٢٣			
						٦٢	٣٧			
										٣٩

(أ) معلومات واردة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والأونكتاد.

(ب) معلومات واردة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٧٤ - ويمكن جمع التصنيفات التي أنشئت خلال العقود الأربعة الماضية في نوعين:

- التصنيفات التي تجمع البلدان وفقاً لمتغير اجتماعي - اقتصادي عام (أو مجموعة من المتغيرات)، المستخدمة في تصنيف جميع البلدان (النامية والمتقدمة). ويمكن الإشارة إلى تلك التصنيفات بأنها نظم تصنيف "شاملة" أو "قطرية". وتوفر المجموعات القائمة على مستويات الدخل التي أنشأها البنك الدولي ودليل التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي مثالين على ذلك.

• التصنيفات التي تجمع البلدان المتأثرة بمشكلات إنمائية محدّدة. وهذه التصنيفات انتقائية وليست شاملة، فهي نظم تصنيف يمكن الإشارة إليها بأنها نظم تصنيف "انتقائية" أو "قائمة على قضايا بعينها". وتوفّر البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الهشة، أمثلة للفئات القائمة على قضايا بعينها.

٧٥ - وينبغي للفئات القائمة على قضايا بعينها أن تستند إلى معايير دقيقة. وتوفر فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مثالا جيدا على ذلك. فهي تقر بقضية إنمائية هامة (أعباء الديون التي لا يمكن تحملها من قِبَل بعض البلدان الفقيرة)، المعرّفة بمجموعة واضحة من المعايير. وجرى إعداد تدابير دقيقة لتخفيف عبء الديون بغرض التخفيف من حدة المشكلة. بيد أن استخدام معايير دقيقة لا يحدث دائما. وعلى سبيل المثال، فإن الدول الهشة معرّفة بشكل واسع للغاية من حيث الأمن البشري وبناء السلام، وضعف الأداء الإنمائي، والافتقار إلى فعالية الدولة. وهذا الوضع ليس سوى انعكاس للواقع: فالعوامل التي قد تقضي إلى هشاشة الدولة متنوعة وتتجلى في أشكال شتى. كما أن انتقاء المؤشرات المستخدمة في تعريف الدول الهشة يعكس الجمع بين معايير موضوعية وأحكام قيمية. ونتيجة لذلك، فقد أنشئت عدّة مجموعات حول مفهوم الدول الهشة، وتختلف البلدان المصنفة في فئة "الدول الهشة" فيما بين البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهي الكيانات الثلاثة التي تستخدم هذا المفهوم أكثر من غيرها.

## جيم - التصنيفات وتدابير الدعم الدولي

٧٦ - كثيرا ما تقترن التصنيفات القطرية بتدابير الدعم الدولي المحددة. وفي إطار التصنيفات الشاملة، يبدو أن العلاقة بين معايير تحديد البلدان والأهلية (أو عدم الأهلية في حالة الرفع من فئة أقل البلدان نموا) لتدابير الدعم تفضي إلى مشاكل في ثلاثة مجالات على الأقل، وهي: الإنصاف والحوافز والتنسيق الدولي.

٧٧ - وتشير مسألة الإنصاف إلى حالات تتلقى فيها بلدان ذات مستويات إنمائية قابلة للمقارنة معاملة مختلفة لأنها توجد مباشرة أعلى أو أدنى من عتبة إدراج حُدّدت تعسفا في العديد من الحالات. ويتجاهل هذا النهج حقيقة أن التنمية هي عملية مستمرة وتدرجية في حين أن الأهلية عملية تقديرية، يكون البلد إما داخل إطارها أو خارجه.



٧٨ - وتنشأ مشكلة الحوافز من طريقة تحديد بعض معايير عدم الأهلية (أو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً)، ولا سيما في نظم التصنيف الشاملة (أو القطرية). وربما يُلغى الدعم الخاص بكل فئة من قبيل إمكانية الحصول على التدفقات المالية التسهيلية أو المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق نتيجة للتقدم الإنمائي المحرز. وتشعر البلدان المستفيدة أنها تُعاقب على نجاحها، ولا يعد ذلك أفضل حافز لتشجيع البلدان على تحسين النتائج.

٧٩ - وتظهر المشكلة الثالثة، التنسيق الدولي، عندما يستخدم الشركاء في التنمية نفس معايير الأهلية للحصول على الدعم. وبالتالي، فإن بلوغ أهلية الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً قد يؤدي في الوقت نفسه إلى سحب الدعم، الذي يمكن أن يؤثر على الاستقرار والتقدم المحرز في تنمية البلد.

٨٠ - ويمكن منع هذه المشكلة بسهولة أكبر في إطار التصنيفات القائمة على قضايا بعينها لأن تدابير الدعم موجهة إلى قضية محددة يُزعم أنه قد تم التغلب عليها عند سحب الدعم. بيد أن التصنيفات القائمة على القضايا قد تؤدي إلى زيادات أخرى في عدد الفئات، وما نجم عن ذلك من تجزؤ منظومة الدعم الدولي لأن هناك العديد من المشاكل الإنمائية التي تستحق اهتماماً خاصاً من جانب المجتمع الدولي.

٨١ - وبالنظر إلى انتشار تصنيف البلدان، ينبغي تجنب إنشاء فئات جديدة، أو ينبغي دراستها دراسة متأنية على أقل تقدير. ولدى النظر في الأسس الموضوعية للفئات الجديدة (التي تستند إلى قضايا بعينها أو الشاملة)، يمكن تطبيق المبادئ الأساسية الثلاثة التالية:

- في معظم الحالات، يمكن للجهات المانحة تخصيص المعونة وتدابير الدعم الأخرى، استناداً إلى معايير سليمة وموضوعية دون تحديد أي فئة من البلدان. فعلى سبيل المثال، تمشيا مع الفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧، يمكن أن تعتبر مؤشرات أقل البلدان نمواً (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي) جزءاً من المعايير التي يستخدمها الشركاء في التنمية في تحديد حصتها من المساعدة الإنمائية الرسمية.
- ينبغي ألا تنشأ الفئات الجديدة القائمة على القضايا إلا عندما تطرأ قضية هامة، وتستحق مجموعة محددة من تدابير الدعم التي تتميز عن أي تدابير قائمة، وتتطلب اتخاذ إجراءات منسقة دولياً لمعالجة هذه المسألة. وينبغي أن تركز الفئات القائمة على القضايا على معالجة إحدى التحديات الخاصة، وينبغي ألا تعامل كفئات شاملة.

- ينبغي أن تقتصر الحالات الإنمائية، التي تدعو إلى إنشاء فئات جديدة، على الحالات التي يقر فيها المجتمع الدولي قضية ناشئة معينة بوصفها تهديداً متوسطاً أو طويل الأجل للتنمية في عدد كبير من البلدان. وينبغي أن تقرر معايير الأهلية والخروج من فئة أقل البلدان نمواً بمشاركة البلدان المتضررة، واستناداً إلى عوامل تتسم بالشفافية والموضوعية، بغرض المحافظة على الشرعية التي تستند إليها التصنيفات القائمة على القضايا.

## دال - تحسين فئة أقل البلدان نمواً كوسيلة لدعم استراتيجيات التنمية الوطنية

٨٢ - يعد تصنيف أقل البلدان نمواً خليطاً من التصنيفين المشار إليهما أعلاه. ويمكن أن يُنظر إليه بوصفه تصنيفاً قائماً على تحديد إحدى أنواع المشاكل المحددة (العقبات الهيكلية الكؤود أمام النمو)، ولكن أيضاً بمثابة نظام شامل يصنف كل بلد من بلدان العالم استناداً إلى مجموعة من مؤشرات أقل البلدان نمواً.

٨٣ - وتتمتع فئة أقل البلدان نمواً بمزايا كبرى مقارنة بالفئات الأخرى. وقد أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تقرها، وتتخذ القرارات النهائية بشأن الإدراج فيها والرفع منها. وتحدد بوضوح معايير أقل البلدان نمواً، استناداً إلى التحليل السليم، وتستعرضها هيئة مستقلة من الخبراء، وهي لجنة السياسات الإنمائية. وبالتالي، ينبغي أن تُستخدم على نطاق أوسع كمعيار للتعاون الإنمائي على الصعيدين الثنائي والعالمي. ولا يبلغ إطار التعاون الدولي هذا الهدف. أولاً، هذه الفئة غير مستخدمة على نطاق واسع كما ينبغي؛ فعلى سبيل المثال لا يستخدمها البنك الدولي، ومعظم البلدان المانحة. وثانياً، يوجد عدد قليل من تدابير الدعم ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بأقل البلدان نمواً، ولم تكن تدابير الدعم المتصلة بالتجارة فعالة. وقد يكون عدم النجاح ذا علاقة أيضاً بتزايد أوجه عدم التجانس داخل هذه المجموعة، الأمر الذي يعني أن تدابير الدعم المتاحة، حتى وإن لم تكن ميسورة لجميع البلدان، قد لا تلبى بالضرورة أكثر احتياجات البلدان إلحاحاً.

٨٤ - ويمكن تعزيز فئة أقل البلدان نمواً بوصفها أداة أكثر فعالية لدعم الجهود الوطنية لتلك البلدان بتخفيف وطأة المشاكل المرتبطة بالانسحاب غير المنسق دولياً لتدابير الدعم، حسبما تتوخاه الجمعية العامة في قراراتها المتعلقة بالانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، من خلال الانسحاب التدريجي للدعم الخارجي بصورة منسقة ويمكن التنبؤ بها. ويوفر قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧ إطاراً واضحاً للإلغاء التدريجي لتعزيز عملية الانتقال السلس. وفي حين أنه لا يزال من السابق لأوانه تقييم الفوائد الناجمة عن الأحكام الجديدة، من الواضح أن الانتقال السلس من هذه الفئة لا يمكن ضمانه إلا إذا قام الشركاء في التنمية والتجارة بمواصلة أو تكثيف ما يبذلونه من جهود للمساهمة في التنفيذ الكامل للقرار.

## الفصل السادس

### الأعمال المقبلة للجنة السياسات الإنمائية

٨٥ - ستواصل لجنة السياسات الإنمائية مواءمة برنامج عملها مع الحاجات والأولويات التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداورات المجلس ومساعدته في أداء وظائفه.

٨٦ - وسوف تتابع اللجنة، في دورتها السابعة عشرة، عملها المتعلق بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف تقوم بتحليل وتقديم توصيات عن كيفية تعزيز مساءلة جميع الجهات الفاعلة المعنية وجعلها أكثر فعالية وشفافية من أجل التنفيذ الناجح لتلك الخطة. وفي هذا الصدد، سوف تنظر أيضا في كيفية تحسين آليات الرصد القائمة.

٨٧ - كما ستجري اللجنة استعراضا لقائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى قياس التقدم المحرز في البلدان إزاء المعايير المقررة لهذه الفئة، سوف تُعد تقارير ملامح الضعف وتقييم الأثر من أجل أنغولا وكيريباس. وستتابع اللجنة أيضا التقدم الإنمائي المحرز في البلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا (غينيا الاستوائية وفانواتو)، والتي رُفِعَ اسمها من القائمة (ملديف وساموا) وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢١/٦٧ وقرار المجلس ٢٠١٣/٢٠.

٨٨ - وفي إطار التحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول لصالح البلدان الأقل نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، ستستعرض اللجنة العوامل التي مكنت البلدان من المضي قدما نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا، أو أعاققتها عن ذلك، وكيفية تعزيز الدعم المقدم لتلك الفئة.

## الفصل السابع

### تنظيم الدورة

- ٨٩ - عقدت لجنة السياسات الإنمائية دورتها السادسة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤. وحضر الدورة عشرون عضوا في اللجنة وكذلك مراقبون من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وترد في المرفق الأول قائمة المشاركين.
- ٩٠ - وتُعرب اللجنة عن حزمها لوفاة أحد أعضائها، نورمان غيرفان، في ٩ نيسان/أبريل، وتود أن تهدي هذا التقرير إلى روحه.
- ٩١ - وقدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات الفنية للدورة. وافتتح الدورة أمين اللجنة، ورحب بالمشاركين. وبعد ذلك، تحدث للجنة الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والعلاقات فيما بين الوكالات، توماس غاس. وتحدث للجنة أيضا نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير أوه جون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة. والبيانات متاحة على الرابط التالي: [www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp\\_statements.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/policy/cdp/cdp_statements.shtml).
- ٩٢ - ويرد جدول أعمال الدورة السادسة عشرة في المرفق الثاني.

## المرفق الأول

### قائمة المشاركين

١ - حضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم:

لو أغيو

خوسيه أنطونيو ألونسو

نورية بن غبريت - رموان

ديان إلسون

ساكيكو فوكودا - بار (نائب رئيس)

آن هاريسون

ستيفان كلازن

كون لي

ثانديكا مكانداويري

عادل نجم

ليونس نديكوماننا

خوسيه أنطونيو أوكامبو (الرئيس)

تيا بترين

باتريك بلان

بيلا روماغيرا

أونالينا سيلولواني

كلاوديا شاييناوم باردو

مادورا سواميناثان

زينيبويركي تاديسي ماركوس

دزودزي تسيكاتا

٢ - كانت الهيئات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأغذية العالمي

صندوق النقد الدولي

الاتحاد الدولي للاتصالات

البنك الدولي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

## المرفق الثاني

### جدول الأعمال

- ١ - الجلسة الافتتاحية.
- ٢ - الجلسة التنظيمية.
- ٣ - جلسة إعلامية.
- ٤ - الحوكمة العالمية، والقواعد العالمية من أجل التنمية في حقبة ما بعد عام ٢٠١٥.
- ٥ - تحسين المعايير الخاصة بأقل البلدان نموا.
- ٦ - رصد البلدان التي يرفع اسمها من قائمة فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفِعَ اسمها من القائمة.
- ٧ - التصنيفات القطرية من أجل التنمية.
- ٨ - تقرير الأمين العام عن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤.
- ٩ - برنامج عمل لجنة السياسات الإنمائية.
- ١٠ - اعتماد تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة عشرة.



160514 160514 14-30546 (A)

